

بحار الأنوار

[74] قوله عليه السلام: " لكل صلاة مكتوبة " أقول يحتمل وجوها " : الأول: أن يكون المراد أن لكل صلاة نافلة تختص بها إلا العصر، فانه اكتفي فيها بركعتين من نافلة الظهر، لقربهما منها، وهذا مبني على أن الثمان الركعات قبل الظهر ليست بنافلتها، بل هي نافلة الوقت، والثماني التي بعدها نافلة الظهر كما دلت عليه كثير من الأخبار، وقد أومأنا إليه سابقا "، ويؤيده أن في تنمة هذا الخبر في أكثر النسخ مكان نوافل العصر نوافل الأولى. الثاني: أن يكون المعنى أن كل صلاة بعدها نافلة وإن لم تكن متصلة بها إلا العصر فانها قبلها، وليس بعدها إلى المغرب نافلة. الثالث: أن كل فريضة لها نافلة متصلة بها، قبلها أو بعدها، إلا العصر فانه يجوز الفصل بينها وبين الركعتين، لاختلاف وقتيهما، لا سيما على القول بالمثل والمثلين في الفريضة خاصة. الرابع: أن يكون المراد أن لكل صلاة نافلة ركعتين قبلها غير النوافل المرتبة إلا العصر، لكن لا يوافق قول ولا يساعد خبر. قوله " فإذا أردت أن تقضي شيئا " " هذا أيضا " يحتمل وجوها " : الأول: أن يكون المعنى إذا أردت قضاء فريضة أو نافلة في وقت حاضرة، فصل قبل الحاضرة ركعتين نافلة ثم صل الحاضرة، وتكفيك هاتان الركعتان للقضاء أيضا ثم اقض بعد الفريضة ما شئت. الثاني: أن يكون المعنى إذا أردت القضاء في وقت الفريضة، فقدم ركعتين من القضاء لتقوم مقام نافلة الفريضة، وآخر عنها سائرهما. الثالث: أن يكون المراد بالفريضة التي حضرت صلاة القضاء، أي يستحب لكل قضاء نافلة ركعتين (1). _____ (1) وعلى ما قدمناه في معنى قوله عليه السلام " لكل صلاة مكتوبة نافلة ركعتين " يكون هذا الاحتمال هو المراد بعينه، فالذي يريد أن يقضى صلاة الصبح يصلي نافلتها ركعتين ثم يقضى الصبح كما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله في وادي النعم، وإذا أراد أن يقضى صلاة الظهر مثلا يصلي قبلها نافلتها وهى ركعتان فقط ثم يقضيها وهكذا.